توصيات الدراسة

في ضوء ما تقدم في هذه الدراسة يمكن اقتراح عدة توصيات فى مُحاولة للحد من عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، ومن ثم محاولة تحقيق الاستقرار المالى في مصر، وفيما يلى هذه التوصيات:

أولاً: ضرورة تبنى برنامج قومى لتخفيض أو سد الفجوة بين كُل من الايرادات الكَلية والنفقات الكُلية.

ويهدف هذا للوصول إلى وضع يُصبح الاقتصاد القومى عنده قادراً على تحقيق مُعدلات نمو أعلى وهذا يتطلب العمل على زيادة سلسلة الايرادات الكُلية وترشيد سلسلة النفقات الكُلية بحيث تجنح كُل من السلسلتين فى نفس الاتجاه للحد الذى تستطيع عنده الايرادات الكُلية تثبيت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى، وذلك كالتالي:

١) الإيرادات العامة للدولة:

تنمية الموارد العامة للدولة تأتي بالبحث عن مصادر أُخرى لتمويل الموازنة العامة للدولة، مع ضرورة عدم الاخلال بالتوازن الاجتماعي، ويقترح في هذا الصدد ما يلي: خلال التالى:

أ- اصلاح النظام الضريبى بما يساهم في:

- توسيع القاعدة الضريبة بما يسمح بتوزيع العبء الضريبي على أصحاب الدخول المختلفة بما يتناسب مع حجم وطبيعة دخول كل فئه من فئات المجتمع.
- العمل على تحصيل المتأخرات الضريبة، بمنح الممولين مميزات لمن يورد الضريبة.
- مكافحة التهرُب الضريبي.
- إعادة النظر فى الإعفاء الضريبى الذى أصبح لا يتماشى إطلاقاً سواء مع مستويات الأجور أو مستويات الأسعار.
- إنشاء شبكة معلومات ذكية موحدة مرتبطة بالمصالح والجهات الحكومية لمُتابعة مُمولي الضرائب ومُلاحقة المُتهربين منهم.
- إعادة النظر في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وإن كانت إعادة النظر تستهدف أموراً كثيرة، إلا أنه يجب التركيز على تحقيق المبادىء التالية :-
  - ضرورة وجود جهاز ضريبي متطور معتمداً على كوادر مؤهلة.

- زيادة أعداد شرائح الدخل الخاضعة للضريبة بما يقضى على إتساع مدى الشريحة ومن ثم عدم حدوث توازن بين معاملة الدخول المرتفعة وتلك المنخفضة فيدفع من يحصل على٤٠ ألف جنيه ما يدفعه من يحصل على ١٠٠ ألف جنيه أو مليون جنيه وهكذا، كما أن تقليل مدى الشرائح المختلفة يساعد على إستهداف الدخول العليا بصورة تؤدى الى زيادة الحصيلة الضريبية.
- زيادة أعداد شرائح الدخل الخاضعة للضريبة بما يقضى على إتساع مدى الشريحة ومن ثم عدم حدوث توازن بين معاملة الدخول المرتفعة وتلك المنخفضة فيدفع من يحصل على٤٠ ألف جنيه ما يدفعه من يحصل على ١٠٠ ألف جنيه أو مليون جنيه وهكذا، كما أن تقليل مدى الشرائح المختلفة يساعد على إستهداف الدخول العليا بصورة تؤدى الى زيادة الحصيلة الضريبية.
- زيادة سعر الضريبة للشرائح العليا كلما زاد مستوى هذه الشرائح بالقدر الذى يراعى الموائمة بين ضرورة مساهمة أصحاب الدخول الأعلى بما تقتضيه الأعباء التى تقع على كاهل الحكومة فى هذه المرحلة الحساسة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وبما لا يؤدى الى إنكماش حجم الاستثمار الخاص.
- الرجوع إلى ما كان معمولاً به قبل صدور هذا القانون فيما يتصل بإجراءات ربط وتحصيل الضريبة بحيث يتم فحص جميع إقرارات الممولين دون اللجوء إلى فحص بعض الإقرارات بالعينه وهذا الأسلوب مطبقاً حتى فى أكثر الدول تقدماً، ففي فرنسا يتم تقدير وعاء الضريبة إما بإستخدام الإقرار فى حالة وجود دفاتر منتظمة أو بإستخدام أسلوب التقدير الجزافي بالنسبة للبعض الآخر .

ب- وبالارتباط بضرورة إحكام ربط الضريبة على جميع الممولين هناك حاجة ماسة لوضع الأسس والآليات التى تساهم فى دمج القطاع غير الرسمى فى النشاط الاقتصادي الرسمى بما يؤدى الى تحصيل قدراً كبيراً من الضرائب المهدرة، وزيادة الحصيلة من الايرادات الضريبية نتيجة اخضاع القطاع غير الرسمي والعاملين به إلى الإطار الاقتصادي والاجتماعي الرسمي، وبما يساهم بشكل كبير في كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج وتفعيل المشاركة مع القطاع الرسمي في المجالات التنموية.

ج- إصلاح القطاع العام من خلال إعادة هيكلة المُنظمات الحكومية والاستعانة بالقطاع الخاص بهدف تحسين ورفع كفاءة أداء الخدمات، كذلك الاعتماد على أُسلوب التأجير التمويلى، وتطوير نظام إدارة المعاشات.

د- تبني الطرق التقليدية والطُرق غير التقليدية لزيادة موارد الدولة ومنها على سبيل المثال:

- مضاعفة موارد الدولة من بند عوائد الملكية بما لا يؤثر على كفاءة تقديم الخدمات وتكلفتها على المواطن، ومنها اعادة تسعير الموارد الطبيعية والمواد الخام المملوكة للدولة مثل (خام الاسمنت، والفوسفات، وخام الحديد، والرمال وبخاصة رمال سيناء التي يستخرج منها مادة السليكا التي تستخدم في الصناعات التكنولوجية الحديثة،...) وهذا مما لاشك فيه يدعم الايرادات العامة للدولة.

٢) النفقات العامة للدولة:

لابد من العمل على ترشيد الإنفاق العام، ويتسم الإنفاق العام في الكثير من الدول النامية ومن بينها مصر بالاسراف والتبذير والفساد، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم الانتفاع بالشكل المأمول منه من الإنفاق العام، ولهذا فمن الهام ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام من أجل الحصول على خدمات عامة أكثر كفاءة وفاعلية بنفس المبالغ المخصصة دون الحاجة إلى ضرورة زيادة الدين العام، يتطلب وضع أولويات للإنفاق العام، ومن أوجه ترشيد الإنفاق العام على سبيل المثال ما يلى:

- وضع ترتيب لأولويات الإنفاق العام بحيث يؤدي إلى استفادة أكثر من الموارد المحدودة، على أن يتم ترتيب الإنفاق العام من البنود الأهم فالأقل أهمية وعلى أساس تأثير كل بند من بنود الإنفاق العام على عملية التنمية الاقتصادية .
- إلزام الوحدات الحكومية بحد أقصى للإنفاق بمالا يتجاوز نسبة مُعينة من ايراداتها، وبحسب طبيعة عمل الجهة وايراداتها السابقة وايراداتها المفترضة والمُحتملة بعد ضبط أمور المصروفات والايرادات.

- أما بالنسبة لبند الدعم فلابد من اتباع التالى:

* الاستمرار في إصلاح نظام الدعم المالي، ومنها التدرج في التحول من سياسة الدعم السلعي إلى سياسة الدعم النقدي والتي يتطلب تحديد مُستحقي الدعم من مُختلف الفئات وتحويله إلي دعم نقدي يصرف للفرد من مكاتب البريد أو البنوك الحكومية مع ربط ذلك بالرقم القومي الموحد.
* الغاء تدريجي لدعم الطاقة المقدم إلى شركات القطاع الخاص، وخصوصا الشركات التي تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية وتحقق أرباحا احتكارية، مثل شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألمونيوم وغيرها من الشركات.

٣) تطوير شكل ومضمون الموازنة العامة للدولة.

بحيث تتواكب مع مُتطلبات التنمية كموازنة البرامج والأداء والتى تُركز على الأهداف التى تُرصد من أجلها المصروفات وتقييم كفاءة الأنشطة الحكومية وقياس أدائها من الناحية المالية والمادية.

٤) تحسين الإطار التشريعى والرقابى.

ويتم تحسين الإطار التشريعي والرقابي من خلال النقاط التالية:

- إعداد برامج لتحسين وتطوير نُظم الإدارة الحكومية، ودعم " اللامركزية " من خلال تحويل بعض المسئوليات من الوزارات إلى المحليات، وتقديم ميزانيات مُستقلة للمؤسسات الحكومية فى إطار ما يُعرف بـ"لامركزية الموازنة"
- دعم شفافية القرارات والإنفاق الحكومى بالإفصاح عن القرارات الحكومية المُتعلقة بالموازنة.

ثانياً: تطوير أساليب إدارة الدين العام بشقيه الداخلى والخارجى.

وذلك بهدف عدم تراكُم الدين العام بشكل يُهدد حالة الاستقرار المالى ويتم ذلك من خلال التحديد الدقيق لحجم الدين وتحديد جداول زمنية للالتزامات المُرتبطة بخدمة الدين مع ضرورة مراعاة الاتي:

- وجود الشفافية بين الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بحجم الديون.

- يُمكن الاستعانة بالأوراق المالية التى لا تقوم على أسعار الفائدة الثابتة لتمويل عجز الموازنة العامة وهذا يتطلب الاستخدام الكُفء لهذه الأموال بما يُساعد على تنشيط الاكتتاب فى الأوراق الحكومية.
- تدعيم قُدرة الدولة فى الحصول على عُملات أجنبية لسداد الالتزامات المُتعلقة بالدين الخارجى، وهذا يتطلب إجراء تقييم شامل ودورى لكافة بنود ميزان المدفوعات ومُحاولة تنميتها، ويقترح في هذا الصدد التفاوض مع الجهات الدائنة لمصر لتحقيق بعض أو كل المطالب التالية:

* السعي لاسقاط جزء من المديونية، وتحويل جزء من المديونية إلى مساهمات مباشرة في شركات مساهمة كبرى تؤسسها الحكومة لإنشاء مشروعات عملاقة ذات جدوى اقتصادية.
* السعي لاعادة جدولة الديون بمزايا أفضل مثل محاولة تثبيت الفائدة الإجمالية رغم اطالة فترة السداد.
* السعي لشراء المديونيات الخارجية من أسواق الدين العالمية بقيمة أقل عبر وسطاء غير معلنين تابعين لوزارة المالية.

ثالثاً: تجنُب الاعتماد الزائد عن الحد على رأس المال الأجنبى فى إقامة المشروعات.

طبقاً لطبيعة رأس المال الأجنبى الذي يُمكنه أن ينسحب من الأسواق فى أى وقت وبدون سابق إنذار مما قد يؤدى إلى حدوث أزمات مالية ضخمة قد تؤدى لحدوث حالة من الانفلات المالى كما حدث فى العديد من دول العالم ومنها دول شرق آسيا، وهذا يتطلب ضرورة المُتابعة والمُراقبة المُستمرة لتحرُكات رءوس الأموال الأجنبية خاصة قصيرة الأجل.